



”حماية“ يحذر من مساعي الإدارة الأمريكية لاستصدار قرار أممي لادانة المقاومة الفلسطينية

ويدعو المجتمع الدولي لاحترام أحكام القانون الدولي الناظمة لحقوق الشعوب في الأراضي المحتلة

مركز حماية لحقوق الإنسان يدين بأشد العبارات عزم الإدارة الأمريكية على استصدار قرار دولي لتجريم المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها " حركة حماس".

يذكر أن الدبلوماسية الأمريكية في الأمم المتحدة تعمل على مدار الساعة من أجل إقناع مزيد من الدول للتصويت لصالح مشروع قرار يتضمن إدانة "حماس لإطلاقها المتكرر لصواريخ نحو (إسرائيل)، ولتحريرها على العنف، وتعريضها حياة المدنيين للخطر، كما يطالب مشروع القرار حركتي حماس والجهاد الإسلامي بأن توقفا كل الاستفزازات والأنشطة العنيفة، بما في ذلك استخدام الطائرات الورقية الحارقة".

ومن المقرر أن يتم التصويت على مشروع القرار غداً الخميس، وذلك عقب تأجيل التصويت عليه الاثني (الماضي)، على أثر ضغوط مارسها البعثة الدبلوماسية الفلسطينية نجحت في إرجاء التصويت.

مركز حماية لحقوق الإنسان إذ يجدد إدانته للسياسة الأمريكية المنحازة للاحتلال العنصري، وإذ يستهجن موقف الإدارة الأمريكية التي لم تتخذ أي إجراء تجاه سياسة سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلة، التي لا زالت ترتكب أفظح الجرائم بحق نساء وأطفال الشعب الفلسطيني، ولا زالت تصدر الأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات غير الشرعية، وتحتجز آلاف الفلسطينيين في سجونها، وتعتدي على المقدسات، وتنتهك القواعد الدولية التي أقرتها الأسرة الدولية، والتي تلزم سلطات الاحتلال في الأراضي المحتلة، فإنه يرى أن الولايات المتحدة خالفت بموجب هذا المشروع أهم المبادئ القانونية، والقوانين الدولية التي تعطي الشعوب المحتلة الحق في تقرير مصيرها بكافة الوسائل والسبل بما فيها الوسائل العسكرية.

وبدوره يؤكد المركز على أن المقاومة الفلسطينية هي مقاومة مشروعة وفق أحكام القانون الدولي، والقرارات الأممية، كما يؤكد أنه لا يوجد في القانون الدولي علاقة أو قاعدة تحول بين السكان في الأراضي المحتلة وبين القيام بأعمال المقاومة الوطنية المسلحة، بل هناك من الواجب ما يحتم عليهم ذلك، دفاعاً عن الوطن وحرمة وانتصاراً لشرفه.



إزاء الضغوط التي تمارسها الإدارة الأمريكية على المجتمع الدولي للتصويت لصالح مشروعها المنازح لإسرائيل، فإن حماية يخاطب المجتمع الدولي مذكراً، بأن الاحتلال سلطة تقوم على القوة لا على القانون ولا يمكن أن ينتهي هذا الاحتلال إلا بالقوة بغض النظر عن شكلها، وأن شعوب العالم التي عانت ويلات الاحتلال لم يكن أمامها من سبيل عدا أن تحرر نفسها من الاحتلال والاستعمار بالقوة، ولم ينكر عليها المجتمع الدولي ذلك، ولم يتم وسمها بالإرهاب.

مركز حماية لحقوق الإنسان إذ يعبر عن أسفه إزاء السياسة الأمريكية المنازحة للجلاد "الإسرائيلي" على حساب الضحية "الشعب الفلسطيني"، فإنه يؤكد أن السعي لإدراج حركات المقاومة الفلسطينية ضمن قوائم الإرهاب، هو مخالفة للقانون الدولي التي تحت أحكامه على دعم الشعب الواقع تحت الاحتلال حتى نيل إستقلاله، وبدوره:

١. يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بكافة الأشكال القانونية المتاحة بما فيها الكفاح المسلح.
٢. يطالب الإدارة الأمريكية بوقف سياسة الانحياز للاحتلال الإسرائيلي، واحترام قواعد القانون الدولي والقرارات الدولية التي تحكم حالة الاحتلال.
٣. يطالب الأطراف الموقعة على اتفاقيات جنيف الأربعة، والجمعية العامة للأمم المتحدة الوقوف عند واجبها والمتمثل بحماية هذا الحق للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، والحول دون ادانته على ذلك.
٤. يدعو الأسرة الدولية للتصويت ضد مشروع القرار الأمريكي، وذلك بتأكيد التزامها بحق الشعوب في تقرير مصيرها بكافة الوسائل والطرق الممكنة والمتاحة.
٥. يطالب السلطة الوطنية الفلسطينية ببرد رسمي على السياسة الأمريكية المنازحة للاحتلال الإسرائيلي، والبدء الفعلي بمسار مقاطعة السياسة الأمريكية.

"انتهى"

٢٠١٨/١٢/٠٥